

واقع المجتمع الجزائري بين الاهتمامات الفكرية والمادية

The reality of the Algerian society between intellectual and material concerns

سمير صغير*

مخبر الفرد العائلة والمجتمع، جامعة البويرة، الجزائر، s.seghir@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/03؛ تاريخ القبول: 2023/03/15؛ تاريخ النشر: 2023/06/05

ملخص:

تسلط هذه المقالة الضوء على عملية تغير اجتماعي كبير حدث ولا يزال في المجتمع الجزائري في مساره التطوري، والمتمثل في انتقال الاهتمام فيه بالحاجات المادية بدل الاهتمامات الفكرية، حيث ركزت على تنظيمين اجتماعيين هامين، الأول يتمثل في قاطرة التقدم وهي الجامعة، والثاني هو النقابة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المدني المهيكل لمطالب وحاجات ومصالح أفراد تنظيمات العمل ومنه متطلبات أفراد المجتمع، فجاءت النتيجة مؤكدة الانتقال من الاهتمامات الفكرية إلى الاهتمامات المادية في إعادة رسم خط تطور الكثير من المجتمعات خاصة منها الغربية.

كلمات مفتاحية: المجتمع الجزائري؛ الاهتمامات الفكرية؛ الاهتمامات المادية؛ الجامعة الجزائرية؛ النقابات الجزائرية.

Abstract:

The present paper highlights the process of a great social change that has occurred and is still taking place in the Algerian society in its evolutionary path. The process is represented in the transfer of attention to material needs instead of intellectual concerns. It also focuses on two important social organizations, the first being the locomotive of progress, which is the university, and the second is the guild as an integral part of the civil society structured for the demands, needs and

interests of the members of the society, and from it the requirements of the members of the community. The result confirms the transition from intellectual concerns to material concerns in redrawing the line of development of many societies, especially Western ones.

Keywords: Algerian society; intellectual concerns; material needs; Algerian university; Algerian guild

مقدمة:

تقدم هذه المقالة أطروحة حول مجال الاهتمام في المجتمع الجزائري، بتركيز الملاحظة على المؤسسات الاجتماعية المختلفة، سواء الرسمية منها أو غير الرسمية، وفحوى هذه الأطروحة أن اهتمام الفرد الجزائري بات مركزا أكثر على الجانب المادي بدل الفكري، وكأنه نزل بفكره من الأعلى إلى الأسفل حسب هرم "ماسلو" للحاجات .

وجاءت هذه الأطروحة نتيجة لمجموعة من القراءات والمطالعات، مدعمة برسالة ماجستير حول المفاوضات والإضراب في الجزائر⁽¹⁾، وكذا باطروحة دكتوراه حول نفس الموضوع⁽²⁾، حيث تبين من خلال هاتين الأخيرتين أن اهتمام الجزائري أثناء قيامه بالإضراب إنما يهدف في المقام الأول إلى الحصول على زيادة اجرية، وهناك من الباحثين من يرجع هذا القول إلى اعتبار أن الأجر من المطالب الأكثر تفاوضية مثل ناصر جابي⁽³⁾، إلا أننا أردنا إعطاء قراءة أخرى لهذه الوضعية، خاصة بعدما قمت بدراسة استطلاعية حول تمثل الجامعيين (أساتذة/ طلبة) للجامعة ودورها في المجتمع الجزائري، حيث بينت هذه الدراسة الأولية أن الجامعة الجزائرية تؤدي دورا هامشيا في المجتمع، كما أن الجامعي الجزائري لا يعبر عن ما يجب أن يكون عليه، كما تبين من خلال العبارات المستعملة والأهداف من الإلتحاق بالجامعة أن هناك نزعة إلى تحقيق أهداف فردية -مصلحة- غير مؤطرة بإيديولوجيا اجتماعية عامة، أي بروز فكر فردي مادي في المقام الأول، وهنا

(1) سمير صغير. مكانة المفاوضات في الإضراب في المؤسسة العمومية الصناعية في الجزائر في فترة ما بعد 1988. دراسة حالة مركب السيارات الصناعية بروبية من 1990-2006. جامعة الجزائر. 2006-2007.
(2) سمير صغير. المفاوضات والاضراب في الجزائر بعد 1988: دراسة حالة نقابة الكنايبست. جامعة الجزائر 2020-2021.
(3) ناصر جابي. الجزائر تتحرك. دارا لحكمة. الجزائر. 1994. ص 196.

تحضرنى كلمة قالها عالم الاجتماع الفرنسي ميشال كروزى بأن "اضطراب الأخلاق يعود إلى انفجار الحريات الفردية..."⁽¹⁾.

وهذا ما يفسر نسبيا حالة اللامعيار التي يعيشها المجتمع الجزائري اليوم، إذ يعد اللامعيار حالة باثولوجية لتقسيم العمل عند إميل دوركايم، وهو يعني "عدم التوافق بين البناء الاجتماعي والبناء الثقافي (لا وظيفية/ لا اندماج)، بصيغة أوسع هو مرادف للإنحراف"⁽²⁾، والإنحراف في معناه العام هو كسر القواعد الاجتماعية، إما لضعفها وهشاشتها، أو تحدي للرقابة القوية، أو نظرا للشعور المفرط بالحرية، أو رد فعل عن ضغوط الحياة الاجتماعية.

الإشكالية:

تعيش الجامعة الجزائرية أزمة وجود فعلية، نظرا للحالة التي آلت إليها هذه المؤسسة الاجتماعية والفكرية، وء اختلال الأدوار التي من المفروض أن تلعبها بين التدريس، البحث العلمي وخدمة المجتمع، وكذا علاقتها بباقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى في ظل التحولات الوطنية والدولية الراهنة.

فبعد أن كانت حسب بعض المتبعين منتجة للأدمغة، فاعلة علميا واجتماعيا، حاملة لمختلف القضايا الفكرية، باتت اليوم متميعة، متخبطة في شكلية وجود بدل فعلية وجود، وموزعة للشهادات بدل منتج لآليات صنع الأفكار.

والقول بهذا لا يقتصر على الجامعة فقط، بل على مختلف المؤسسات الاجتماعية المشكلة للنسق الاجتماعي الكلي، كجمعيات المجتمع المدني، ومثال هذه الأخيرة النقابات العمالية التي يعتبرها البعض من المختصين جزءا لا يتجزأ من المجتمع المدني، أين نلاحظ في السنوات الأخيرة بروز نقابات فئوية، بخصوصيات متباينة، إلا أن المطالب الأساسية تكاد تكون نفسها متمثلة في المطالب الأجرية.

وهناك من يرجع هذا في جزء كبير منه إلى تلك الأزمة المتعددة الأبعاد التي عصفت بالمجتمع الجزائري⁽³⁾، وخلفت لنا هذا الكم من المؤسسات الاجتماعية، ونحن بدورنا نعبر

(1) Michel Crozier. La société bloquée. 3 ed. Seuil. Paris.1994. P 07.

(2) Gille Ferréol. Dictionnaire de la sociologie. Armond colin. 3 ed. Paris. 2004. p 04

(3) علي. الكنز، ناصر. جابي: الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة. الأزمة الجزائرية. لبنان. 1996. ص 113

عن هذه الأزمة بالإنتكاسة التي غيرت مسار المجتمع الجزائري، فإذا كان الطالب الجامعي الذي يعد محور العملية التعليمية لا يبحث اليوم إلا عن شهادة بأي طريقة كانت تسمح له بدخول المسابقات لنيل منصب عمل، دون الإلتفات إلى الأدوار الأخرى التي من المفروض أن يلعبها كمتقف، وكذا بالنسبة للأستاذ الذي لا يعني له البحث سوى إضاعة للجهد، وأحيانا كثيرة مصدرا إضافيا للمال، بدل الشعور بذاته كنخبة في المجتمع.

وانطلاقا مما سبق نطرح تساؤلنا الآتي:

*هل يمكن لنا القول بأن المجتمع الجزائري من خلال مرآة الجامعة والنقابة، يعيش مرحلة انتقال في الاهتمام من التصاعدي إلى التنازلي، ومن العلوي إلى السفلي، أي من الفكري إلى المادي؟

1/ الجامعة الجزائرية: الواقع والمأمول:

لقد عرفت الجامعة عدة تغيرات عبر الزمن، إلا أن تعريفها من منظور بحوث الفعل كان الأبلغ من حيث التعريفات، حيث اعتبرت فضاء يجمع طائفة من الباحثين، لهم الحرية الكاملة لمباشرة البحث العلمي في أي مجال معرفي كان⁽¹⁾ فالأساس وفق هذا المنظور ليس فعل بحوث أو القيام بحوث وكفى وإنما بحوث أفعال، أي القيام بأبحاث ودراسات بالانطلاق من الميدان والواقع، وتحليلها تحليلا علميا موضوعيا، ثم يتم تجسيد نتائجها في الواقع، مما يجعلها مركزا لبث الفكر والثقافة في المجتمع، وهنا نطرح مزيدا من الاستفسارات كأن نتساءل عن موقع الجامعة الجزائرية من هذا التعريف مثلا، وهل هناك فعلا بحوث علمية في الجامعة، وإن كانت الإجابة بنعم هل يكتب لهذه البحوث الجامعية أن تجسد ميدانيا أم تهمل في الرفوف والأدراج؟ وقيل ذلك، هل للباحث الجزائري كل الحرية لمباشرة أبحاثه مهما كان مجالها الدراسي وحقلها المعرفي؟... الخ، علما أن كل هذا وذاك هو خدمة للجامعة وللمجتمع الذي تنتمي إليه، وعلى ذكر المجتمع هل بات المجتمع بكل بناءاته يؤمن بالجامعة كمؤسسة ومنتج للكفاءات؟، هل يؤمن أصلا جزائري اليوم بالعلم؟... الخ

وقبل ذلك وجب أن نتساءل من هو الباحث في الجزائر؟ ومن هو الأستاذ الجامعي؟ ومن هو الطالب الجامعي اليوم؟ وما هي مستويات اهتمامهم باعتبارهم من نخبة ومثقفي

(1) محمد بابا عي. من فعل البحوث إلى بحوث الفعل. أعمال ندوة واقع وآفاق الدراسات العليا. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. يومي 16/15 جانفي 2007.

المجتمع؟ كيف كانوا يتمثلون الجامعة وكيف وجدوها؟... الخ.

تموقع الجامعة الجزائرية على هامش النسق المجتمعي للمجتمع الجزائري، إنها الفرضية التي يمكن بناءها من خلال هذا الطرح، لأن الجامعة مؤسسة فكرية بحثية تساهم في رقي الأمم والدول كما سبق الإشارة إليه، إلا أن الجامعة الجزائرية اليوم تتخبط في شكلية وشرعية وجود، وهذا بدوره يعيدنا إلى الحديث عن الفعل الاجتماعي الصحي الذي نعني به أنه تجسيد ملموس لإرادة فردية أو جماعية في إطار نسق اجتماعي يمنح معنا له بما يمكن من تجانس وتماسك المجتمع، كما أن هذا يستدعي منا التركيز على بحوث الفعل بدلا من فعل البحوث، ويأتي حكمنا هذا انطلاقا من دراسة استطلاعية حول تمثيلات الجامعيين لدور الجامعة في الجزائر، وأظهرت نتائجها أن دور الجامعة اليوم بات ثانويا، لا يعكس طموحات الأجيال القادمة، وإنما يعكس واقع المجتمع الجزائري.

وسأحاول أن أذكر أهم ما جاء في هذه الدراسة الاستطلاعية دون الخوض في التفاصيل، فجاءت الإجابات عن السؤالين الأوليين (ماذا تمثل لك الجامعة؟/ كيف كنت تتصور الجامعة قبل الالتحاق بها؟) لتؤكد شرعية التساؤل المطروح في البداية، عمّن يشكل الجامعة الجزائرية من أساتذة وطلبة، حيث لوحظ توافق في التصورات والتمثيلات حول الجامعة بين الأساتذة والطلبة في متغير واحد وهو كونها فضاء علمي فكري بحثي دون ذكر الغاية والداعي من هذا العلم والبحوث، وبالتالي اقتصار تصوراتهم على جزء من كل يعكس حقيقة مكانة الجامعة في المجتمع، فنجد فيها فعليا علم، فكر وبحث؟ لكن أين تذهب هذه الجهود؟ انعكاساتها وتأثيرها على المحيط والمجتمع؟.

وجاءت النتائج والإجابات حول ما إذا كانت الجامعة تقدم ما هو مطلوب منها، جاء انطلاقا من التصورات والتمثيلات التي يحملونها وليست مما يجب أن يكون، إذ أن تصورهم كان مبتورا أو جزئيا أو نسبيا، لأن حكمهم على ما تقدمه الجامعة كان انطلاقا مما يحملونه من تصورات وتمثيلات لدورها، وبالتالي فإذا كانت الجامعة الجزائرية لا تقدم مثلا إلا 50% من دور واحد من أدوارها المتعددة، فكيف نصنفها ضمن مركز المجتمع؟.

كما سبق وأن ذكرنا، فالمتغير الوحيد المشترك بين الأساتذة والطلبة هو اعتبار الجامعة مؤسسة علمية فكرية بحثية، وهذا ما يجب أن تكون عليه في جزء كبير منها، ثم نجد المتغير الثاني وهو نيل شهادة عمل في المرتبة الثانية وهو محصور عند الطلبة فقط دون

أن يحصى عند الأساتذة ما يبين ارتباط الطالب بالشهادة التي تمثل له تأشيرة للولوج إلى عالم الشغل ونيل منصب عمل، ثم تأتي متغيرات أخرى تبين نسبيا فوارق الوعي بين الطلبة والأساتذة حول الجامعة ودورها، وذلك من خلال الألفاظ المستعملة، كمرکز لإنتاج النخب و تثقيف المجتمع، محرك لتطوير البلاد عند الأساتذة، في المقابل نجد لفظ خدمة المجتمع وهو لفظ أكثر عمومية من الأولى عند الطلبة.

وقد عبر عن هذا أحد وزراء التعليم العالي والبحث العلمي السابقين المسى عمار صخري، في نشریات مجلس الأمة بالقول إن " قضية سياسة الحصص المتبعة في السبعينيات وأيضاً الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات مكنت طلبتنا من الانتقال من صف إلى صف ومن مدرسة إلى مدرسة حتى يصلون بعشرات الآلاف بل أحيانا وفي الوقت الحالي بمئات الآلاف إلى الجامعة الجزائرية، وأنا إن ذكرت ذلك لا يعني أنني أتألم من الاكتظاظ الذي تعرفه جامعتنا وإنما الذي أتأسف له هو الاضطراب الحادث في أعصاب قيمنا كمواطنين كوننا غرسنا في أذهان أبنائنا بأن التعليم المجدي والوحيد هو الوصول إلى الجامعة وحضور المحاضرات والاستماع إليها ثم اجتياز معلوماتها"⁽¹⁾.

هذا المجتمع الذي عرف انتكاسة غيرت مساره، من التصاعدي إلى التنازلي، ومن العلوي إلى السفلي، أي من الفكري إلى المادي، وذلك بسبب الأزمة المتعددة الأبعاد التي عصفت بالمجتمع الجزائري، والتي كانت بدايتها مادية / اقتصادية مع سقوط أسعار النفط في منتصف الثمانينيات إلى غاية التسعينيات من القرن الماضي، وما صاحب هذه الأزمة من تحولات في سلم حاجيات الفرد الجزائري، فهذا الذي كان يبدو أنه تجاوزت متطلباته الحاجات البيولوجية (أمنه الغذائي)، إلى أخرى ترفهية وبداية البحث عن أساليب الحياة في فترة زمنية معينة، وجد نفسه في فترة أخرى غير أمن غذائيا، أي الانتقال من مرحلة التفكير الكمالي إلى مرحلة الحاجة البيولوجية، إضافة إلى عوامل أخرى شكلت مجتمعة أزمة وجود في المجتمع الجزائري.

توحي لنا هذه المعطيات أن المجتمع الجزائري اليوم يعيش مرحلة انتقال وتغير في الاهتمام من الفكري إلى المادي، وذلك يرجع إلى غياب نسبي للمعايير العامة، والأطر الاجتماعية الشاملة التي تحدد الأدوار وتشكل الرصيد اللامادي لأي مجتمع، كالمهدف الوطني والإيديولوجية الاجتماعية الوطنية، خاصة لنا نحن المجتمعات النامية التي خرجت حديثا

(1) عمار صخري. نشریات مجلس الأمة. الجامعة الجزائرية والمجتمع. دراسات ووثائق. 2001. ص 11

من نير الاستعمار، أين كان الهدف هو التحرر، وبعد الاستقلال أصبح الهدف هو البناء، ومع مرور الزمن وباختلاف المتغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري، اجتاحت هذا الأخير موجة فردانية ساهمت بشكل كبير في إضعاف ما بقي من مؤسسات المجتمع.

إن الجامعة الجزائرية لم تكن بمنأى عن هذه الأحداث وهذه الأوضاع، فالباحث والأستاذ الجامعي والطلاب هم أفراد من الكل الاجتماعي الذي نخرت جسده تلك الأزمات، والتي أصابها ما أصابهم، فعرفت الجامعة انشراعا على المجتمع بكل ما يحمل من مساوئ ومحاسن بدل أن تتفتح عليه، وتساهم في توجيه دفته.

2/ النقابة الجزائرية وأطروحة الفكري والمادي:

يعد استدعاء بناء آخر من الضروري بما كان كصورة ثانية عن المجتمع بعد صورة الجامعة، وجاء الدور هذه المرة على النقابات العمالية لعدة اعتبارات، خاصة وأنها تنظيمات جماهيرية مطلوبة بالدرجة الأولى، يمكن أن تساهم في إيضاح الرؤية أكثر حول الموضوع.

إن ظهور مفهوم المجتمع المدني، وارتباطه بنشوء الدولة القومية ونمو الرأسمالية الحديثة لا يكاد يصل إليه شك، إذ تمحور آنذاك حول مفهوم المجتمع البرجوازي، كما هو الحال عند هيغل وماركس، إلا أن فحوى هذا المفهوم قد تغير، حيث حمل مدلولات جديدة مع تطور الدولة الحديثة، إذ اكتسب بعدا إيديولوجيا، وارتبط ارتباطا وثيقا بتقليص سيطرة الدولة على الاقتصاد والتشكيلات السياسية والحركات الاجتماعية والنقابات وغيرها، أين منح المجتمع المدني وظيفة حماية الفرد من تعسف الدولة وسيطرتها⁽¹⁾.

وبما أن النقابة جزء لا يتجزأ من تشكيلة المجتمع المدني، رغم ما قيل عنها بأنها فئوية أو لا تمثل المصلحة العامة، إلا أنها تبقى فيه ومنه، باعتبار أنها تشكيلة لا تقوم على الربحية (غير إنتاجية)، بل تحرص على الدفاع عن حقوق أفرادها.

إلا أن فكرة الدفاع عن حقوق أفرادها – النقابة – يفتح لنا المجال للحديث عن طبيعة وشكل هذه الحقوق المتحصل عليها أو المطالب بها، وتشكل هذه الثانية عنصرا أساسيا لقياس فعالية أي تنظيم نقابي.

تبدو النقابات العمالية في الحالة الجزائرية اليوم أكثر نزوعا إلى المطالب الأجرية

(1) Jean, Meynaud. Les groupes de pression. Puf. Paris. 1960. P 16

(المادية)، أكثر منها إلى المطالب النوعية، وهذا ما يثبته الواقع، خاصة إذا تعلق الأمر بالإضرابات المعلنة في مختلف القطاعات على المستوى الوطني، أين تبرز الزيادة في الأجور، العلاوات، المنح، التعويضات، ملخصة في المطالب الأجرية كأولوية⁽¹⁾.

إن التطرق لمتغير الأجر يتطلب منا العودة السريعة إلى الظروف التي عاشتها الجزائر، والانعكاسات المباشرة للأوضاع الدولية على الحياة اليومية للفرد الجزائري، فالوضع الاقتصادي والاجتماعي الواسع التدهور والشامل لظروف معيشة الفئات العمالية يدفع بنا إلى الحديث عن الأجر، هذا الأخير الذي يعد صمام الأمان لمواجهة التقلبات الاقتصادية والاندماج في الحياة الاجتماعية، والحيلولة دون بروز التهميش.

رغم ما يكتسبه الأجر من أهمية إلا أنه في الجزائر مرتبط بتقلبات الأسواق الدولية، خاصة أسواق النفط وأسواق المواد الغذائية. وقلنا الاقتصاد العالمي ولم نقل الاقتصاد الوطني لأن هذا الأخير مرتهن جملة وتفصيلا بالاقتصاد العالمي، وبالخصوص أسواق النفط، خاصة إذا علمنا أن 97% من مداخيل الجزائر هي من الربيع البترولي حاليا، كما كانت على نفس الحال سابقا⁽²⁾.

وكما هو الحال بالنسبة لارتباط الأجر بالاقتصاد الوطني والدولي، فإن ارتباط الإضراب بالأجر لا يمكن التشكيك فيه، سواء كانت فترة رخاء أو أزمة، وكل المؤشرات تدل على ما نقول، ومعظم التقارير تصرح باحتلال المطالب الأجرية الصدارة في لائحة المطالب المتعلقة بالإضرابات، سواء في الفترات السابقة ويمكن التأكد من هذا بالعودة إلى كتاب الجزائر تتحرك لناصر جابي، أو في الفترة الحالية، حيث سنعطي أمثلة على ما نقول.

فمثلا سنة 1997، عرفت تكرارات المطالب الأجرية نسبة 68% من مجموع الإضرابات المعلن عنها، كما حصلت المطالب الأجرية على نسبة 75.93% من مطالب القطاع العام سنة 2000، كما حصلت سنة 2001 على 26.8%، واستعمالنا لبعض السنوات لم يكن بمحض اختيارنا، وإنما تعاملنا مع المعطيات القليلة والتي تفتقر إلى تعداد مطلق لتكرارات المطالب الأجرية، واقتصرنا على تقديرات غير مكتملة، فعرضنا ما استطعنا تحصيله من التقارير الخاصة بهذه السنوات⁽¹⁾.

(1) سمير صغير. مكانة المفاوضات في الإضراب في المؤسسة العمومية الصناعية في الجزائر في فترة ما بعد 1988. دراسة حالة مركب السيارات الصناعية بربوية من 1990-2006. جامعة الجزائر. 2006-2007. ص76.

كما أن الملاحظ لنوعية المطالب المرفوعة بمناسبة الإضرابات في السنوات الأخيرة وفي كل القطاعات خاصة قطاع الخدمات العمومية، يتأكد من صحة هذه المعطيات، فجل الإضرابات المعلنة من قبل النقابات القطاعية سواء في قطاع التربية الوطنية، الصحة العمومية أو الإدارة العمومية... إلخ تضع المطالب الأجرية على رأس لائحة المطالب.

ووفق قراءة أولية لهذه الوضعية، نكون أمام موقف داعم لأطروحتنا، فالتركيز كل التركيز على عامل الأجر الذي يعتبر أساس التفكير المادي في هذه الحالة، وهو محور العملية الإنتاجية، وانتشار هذا المطلب مرتبط بوضعيتين مختلفتين، أولها وضعية أزمة وثانها وضعية رخاء اقتصادي.

فوضعية الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر في منتصف الثمانينيات إلى نهاية التسعينيات ساهمت في انخراط شريحة واسعة من المجتمع الجزائري في مجتمع التهميش، هذا الأخير الذي لا يعني الإقصاء من العملية الإنتاجية فحسب بل أيضا من العملية الاستهلاكية، فغلاء أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية، والعجز الذي طال المؤسسات الصناعية الجزائرية وما صاحبها من تسريح للعمال، وانحيار مشروع الصناعة المصنعة الذي كان معولا عليه لتطوير الاقتصاد الوطني والرقى بالمجتمع الجزائري إلى مصاف الدول المتقدمة، انعكس سلبا على المستوى المعيشي للفرد والأسرة الجزائرية، وبلغ درجة تهديدها في حاجاتها الفيزيولوجية (مأكل / مشرب / ...)، الأمر الذي دفع بتسريع نشاط بعض الظواهر التي لم تكن مقبولة من قبل كعمل المرأة على سبيل المثال لا الحصر، وبروز عمالة الأطفال بشكل لافت، ناهيك عن استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي التي تفوقت في أحيان كثيرة على الاقتصاد الشرعي، وعليه بات التركيز أكثر على الحاجات البيولوجية التي تحتل قاعدة هرم ماسلو باعتبار أنها أساسية لبقاء وجود الإنسان.

أما فيما يخص مرحلة الرخاء والبيجوحة الاقتصادية، فإن الأمر لا يخرج عن إطار التفكير المادي، ويعد الأجر القاسم المشترك بين كل الأطراف المذكورة، فالطالب يبحث عن شهادة للحصول على منصب شغل يمنحه القدرة للخروج من دائرة التهميش، والأستاذ يبحث عن وضعيات جديدة تمكنه من الارتقاء نحو مستويات معيشية أعلى بما يمكنه من تلبية حاجيات جديدة، كما أن الحركة الكبيرة التي عرفها عالم الحركات العمالية في الجزائر في بداية الألفية ولا تزال نعيش ارتداداتها في بعض القطاعات، إنما يدل على إرادة تلبية الحاجة الفيزيولوجية، والتحول إلى حاجات أخرى أقل مادية من الأولى، فهي تعبير عن محاولة

استرجاع وضعية معيشية ضائعة، أو البحث عن مكتسبات جديدة حالت وضعية الأزمة دون تحصيلها.

خاتمة:

إن ما تم قوله عبارة عن إجابة عن أطروحة تستوجب التحقق منها في الميادين الأخرى التي لم يتم التطرق إليها بالنقاش والتحليل في هذه الورقة العلمية، وحتى في الميادين التي تم التطرق إليها لا يمكننا أن نعمم النتائج المذكورة لأنها تمت في مجالات مغلقة أو بالأحرى ضيقة لا تعبر بالضرورة عن ما يجري بصفة دقيقة في المجتمع الجزائري ومؤسساته.

ورغم ذلك لا يمكن أيضا أن ننفي ما جاء فيها جملة وتفصيلا لما يكتسبها من صحة في العديد من الأمور والجوانب، فالفردانية التي باتت تميز المجتمع الجزائري، والمادية التي طغت عليه، إنما هي عبارة عن مؤشرات قوية لتحول العقلانية في المجتمع الجزائري من الخارج إلى الداخل، أي التفكير وفق عقلانية داخلية فردانية مرتبطة بالوضعية التي يعيشها الفرد والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها حتى وإن كانت على حساب قيمه ومعتقداته، وبالتالي يكون الحساب مرتبطا بالوضعية غير مقيد بالقيم الاجتماعية، وهذا ما يدعم فكرة حالة اللا معيار في المجتمع الجزائري، لأن معيارية القيم في المجتمع مرتبطة بالعقلانية الخارجية، أي حساب إمكانات اقتناص الفرص المتاحة في ظل مجموع القيم المشكلة للبناء اللامادي في المجتمع الجزائري وهذا ما لا نلمسه إلا أحيانا، فباتت الإجابة عن كل سلوك أو فعل أو قول أو هدف حتى وإن عارض القيم والعادات والأعراف باستخدام لفظة عادي.

ويمكن أن نرجع هذه الحالة التي تميز المجتمع الجزائري اليوم إلى غياب فكر وإيديولوجيا جمعية مشتركة، تهدف إلى ربط أفراد المجتمع وإشراكهم في أهداف جماعية من شأنها تأطير وتحقيق مصالحهم وغاياتهم في ظل الهدف العام، وبما يحقق التقدم والتطور، والأهم من كل هذا هو إعادة بناء مجتمع بدلا من جماعات أفراد ومصالح.

قائمة المراجع:

1. زوبيري حسين. الحركة العمالية والنقابية والبحث عن العدالة الاجتماعية. معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بالجامعة الأمريكية. بيروت. 2017.
2. سمير صغير. المفاوضات والإضراب في الجزائر بعد 1988. دراسة حالة نقابة المجلس

- الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية. أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر2. الجزائر. 2021-2020
3. سميير صغير. مكانة المفاوضات في الإضراب في المؤسسة العمومية الصناعية في الجزائر في فترة ما بعد 1988. دراسة حالة مركب السيارات الصناعية بروبية من 1990-2006. جامعة الجزائر. الجزائر 2006-2007.
4. عمار صخري. نشریات مجلس الأمة. الجامعة الجزائرية والمجتمع. دراسات ووثائق. 2001.
5. محمد بابا عمي. من فعل البحوث إلى بحوث الفعل. أعمال ندوة واقع وآفاق الدراسات العليا. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. يومي 16/15 جانفي 2007.
6. ناصر جابي. الجزائر تتحرك. دار الحكمة. الجزائر. 1994.
7. ناصر جابي، سميير لرابي وعبد الكريم بودراع. الجزائر الحركة النقابية في القطاع الخاص. فردريك إيبرت. الجزائر. فيفري 2022.
8. ناصر جابي، فضيلة عكاش وآخرون. النقابات في الجزائر. فردريك إيبرت. الجزائر. جانفي 2020.
9. ناصر. جابي، علي. الكنز. الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة. الأزمة الجزائرية. مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان. 1996.

1. Gille Ferréol et autres. Dictionnaire de la sociologie. ARMOND COLIN. 3^e ED. Paris. 2004.
2. Jean, Meynaud. Les groupes de pression. Puf. Paris. 1960
3. Michel, CROZIER. La société bloquée. 3 ed. SEUIL. PARIS. 1994.